

خبراء يؤكدون على أهمية قانون المنافسة في الاقتصاد الوطني



2009/6/23

العرب اليوم

نظمت مؤسسة كونراد أديناور الألمانية امس وبالتعاون مع كلية طلال أبوغزاله للأعمال/الجامعة الألمانية الأردنية وبرعاية وزير الصناعة والتجارة عامر الحديدي ورشة عمل بعنوان الإستراتيجية الوطنية نحو قانون منافسة أردني حديث في ملتقى طلال أبوغزاله للأعمال/كلية طلال أبوغزاله لإدارة الأعمال- الجامعة الألمانية الأردنية.

وتم خلال الورشة طرح عدة مواضيع منها قوانين المنافسة والمنهج النظري والتنافسية ومفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي وحقوق الملكية الفكرية وبيئة العمل والخبرات الأردنية في قوانين المنافسة وانجازات قانون المنافسة لعام 2002 والتحديات والتناج المستخلصة، وشارك في هذا الحدث محامون من ألمانيا والإمارات العربية المتحدة والأردن ولبنان.

وفي كلمته أشار وزير التجارة والصناعة عامر الحديدي إلى أن الحكومة الأردنية قامت برسم وتنفيذ العديد من السياسات والتشريعات والبرامج الهادفة إلى تعزيز تنافسية القطاعات الاقتصادية وخلق بيئة اقتصادية جاذبة للاستثمارات الوطنية والأجنبية.

وأضاف أنه قد تم اصدار قانون المنافسة كقانون مؤقت بتاريخ 15 آب 2002 وأصبح ساري المفعول منذ ذلك التاريخ، وبذلك أصبح الأردن الدولة العربية الأولى في منطقة الشرق الأوسط التي تصدر قانوناً وطنياً للمنافسة.

ونوه إلى أن قانون المنافسة الأردني جاء متماشياً من حيث المضمون مع قوانين المنافسة الدولية مشيراً إلى أن الوزارة قامت بعدة إجراءات لتعزيز وحماية المنافسة في المملكة ومن بينها اطلاق مديرية المنافسة.

كما أثنى على الدور الحيوي الذي لعبته المديرية في حماية المنافسة والأنظمة في البلاد، حيث أن مجموع القضايا التي تعاملت معها المديرية منذ تأسيسها ولنهاية عام 2008 قد بلغ 194 قضية والتي تضمنت الشكاوى والاستشارات والبحوث والدراسات الاقتصادية.

وتحدث المدير التنفيذي لطلال أبوغزاله وشركاه الدولية- مكتب عمان مصطفى ناصر الدين في كلمته التي ألقاها نيابة عن طلال أبوغزاله رئيس مجلس إدارة مجموعة طلال أبوغزاله إن عدم وجود قوانين للمنافسة يشكل خطراً داهماً للجهات الأضعف مثل الصناعات المحلية في الأردن، وفي ظل غياب مثل هذه القوانين لا تكون لهذه الجهات الضعيفة أي فرصة لانقاذ مصالحها في مواجهة الاطراف الأكثر قوة من الناحية المالية مثل التكتلات الدولية التي عادة ما تكون قوية جداً.

وأكد على ثقته بأن الوقت قد حان لوضع قانون منافسة حديث في الأردن، بهدف خلق بيئة عمل تتسم بالمساواة من خلال وضع قواعد متوازنة وعادلة بالنسبة للأفراد والجامعات والشركات لمساعدتهم على ممارسة حقوق الملكية الفكرية، وشدد على أهمية أن تأخذ هذه الأحكام في الاعتبار مصلحة المنافسين ومصلحة الجمهور على حد سواء.

من جانبه قال مدير مؤسسة كونراد أديناور عمان مايكل داومر، أن العالم يشهد حالياً أزمة مالية عالمية رغم أن الاردن لم يتأثر بها كثيراً.

وأضاف أننا في حاجة ملحة لاقتصاد السوق الاجتماعي حيث التنافس هو جزء منه. ولذلك، مما يستدعي الحاجة إلى تقاسم وتبادل الخبرات في تنفيذ تشريعات المنافسة بمساعدة جميع الأطراف المعنية.0